

Distr.: Limited
13 April 2018
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



للعلم

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية لعام ٢٠١٨

١١-١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨

البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت*

رد إدارة اليونيسيف على التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للهسابات والتحقيقات لعام ٢٠١٧

موجز

هذا التقرير مقدم إلى المجلس التنفيذي وفقا لعدد من المقررات التي اعتمدها، آخرها المقرر

١٠/٢٠١٧.

وترد في المرفق معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ إجراءات متفق عليها لمراجعة الحسابات

ظلت مفتوحة لمدة ١٨ شهرا أو أكثر في نهاية عام ٢٠١٧.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* E/ICEF/2018/8

110518 090518 18-05960 (A)



المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٣
ثانيا -	الكشف العلني عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات	٤
ثالثا -	إجراءات الإدارة وخططها استجابة لنتائج المراجعة الداخلية للحسابات بوجه عام	٥
رابعا -	إجراءات وخطط الإدارة الرامية إلى الاستجابة للتوصيات المنبثقة عن المراجعة الداخلية للحسابات والتقارير الاستشارية في عام ٢٠١٧	١٢
خامسا -	تعليقات الإدارة على التقرير السنوي للجنة اليونسيف الاستشارية لمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٧	٢٠

المرفق

	معلومات مستكملة عن التقدم المحرز بشأن توصيات مراجعة الحسابات التي ظلت ملفاتها، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، مفتوحة لمدة تزيد عن ١٨ شهرا	٢٢
--	--	----

أولا - مقدمة

١ - أعدت إدارة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) هذا التقرير ردا على التقرير السنوي الذي قدمه مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات باليونيسيف إلى المجلس التنفيذي عام ٢٠١٧ (E/ICEF/2018/AB/L.2).

٢ - ويسر الإدارة أن تلاحظ أن موجز الضمان الذي توفره المراجعة الداخلية للحسابات والرأي الناجم عنها لعام ٢٠١٧ هو أن مستوى كفاية وفعالية إطار عمل اليونيسيف للحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط، في ضوء نطاق العمل المضطلع به، كان مرضيا عموما خلال عام ٢٠١٧. وقد صدر رأيان مماثلان في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. ولا تزال الإدارة تقر بأن هناك مجالا لمزيد من التحسين وهي ملتزمة بمواصلة تحسين السياسات، والإجراءات، والنظم، وممارسات الموظفين، وآليات رصد الأداء لضمان أعمال الممارسات الملائمة في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة على نطاق اليونيسيف. ويصف هذا الرد الإجراءات التي اتخذتها الإدارة حتى الآن والإجراءات المقررة لعام ٢٠١٨ لمعالجة المسائل الأساسية المحددة في عمليات مراجعة الحسابات والتحقيقات التي أجراها المكتب في عام ٢٠١٧، على النحو الموجز في تقريره السنوي.

٣ - وتلتزم اليونيسيف بأن تكون لها آلية فعالة للمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات تضطلع بأنشطتها وفقا لميثاق مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. ويتجسد هذا الالتزام في خطة إدارة المكتب للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ التي تولي الاهتمام للمخاطر والقضايا ذات الأولوية التي تواجهها اليونيسيف. وينعكس هذا الالتزام أيضا في عملية التوظيف. إذ يشمل ملاك الموظفين لعام ٢٠١٨ خمس وظائف إضافية لمحققين.

٤ - ولا تنفك الإدارة تعرب عن تقديرها للتقريرين المفصلين اللذين يقدمهما مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات كل ثلاثة أشهر عن حالة تنفيذ خطة عمله السنوية وعن متابعة إجراءات مراجعة الحسابات المتفق عليها، وكلاهما يُقدَّم إلى الإدارة وإلى اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لليونيسيف. وتساعد هذه التقارير الفصلية الإدارة على الرصد المنهجي لتنفيذ إجراءات مراجعة الحسابات المتفق عليها. وقد كُلفت شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري بمهمة المتابعة والإبلاغ بشأن توصيات المراجعة الداخلية للحسابات في اليونيسيف. وأدى هذا الجهد المركز إلى أعداد متدنية نسبياً من توصيات مراجعة الحسابات التي ظلت مفتوحة لأكثر من ١٨ شهرا. ومن المتوقع إدخال المزيد من التحسينات في عام ٢٠١٨، بينما تنفذ بالكامل إجراءات المتابعة التي وضعت في عام ٢٠١٧ وعملية الإبلاغ المنتظمة عن التوصيات المتبقية.

٥ - وتواصل اليونيسيف الترحيب بالمساهمة القيمة التي تقدمها اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في استعراض خطط عمل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وتقاريره وتقديم توجيهات عامة بشأنهما، واستعراضها لمهام اليونيسيف المتعلقة بالرقابة على مراجعة الحسابات والتقييم والأخلاقيات. وقد أخذت الإدارة بعين الاعتبار المشورة التي قدمتها اللجنة الاستشارية في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٧ (المتاح على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي) بشأن اتخاذ إجراءات إدارية لزيادة تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في اليونيسيف.

٦ - وتلاحظ الإدارة صدور ٢٢ تقريراً للمراجعة الداخلية للحسابات المتعلقة بأنشطة اليونيسيف في عام ٢٠١٧، تضمنت ما مجموعه ٥١ من الإجراءات ذات الأولوية القصوى من مجموع ٢٤٠ من الإجراءات التي تم الاتفاق عليها بين مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وإدارة اليونيسيف. وتلاحظ الإدارة وتقدر أيضاً مشاركة المكتب في خمس عمليات مشتركة لمراجعة الحسابات غطت عمل العديد من وكالات الأمم المتحدة، بما فيها اليونيسيف. وشملت إحدى عمليات المراجعة المشتركة توصيات موجهة تحديداً إلى اليونيسيف. وتدرك الإدارة أن ١٢ تقريراً من التقارير الصادرة في عام ٢٠١٧ هي تقارير عن عمليات لمراجعة الحسابات أجريت في عام ٢٠١٦، وأن ٤ من عمليات مراجعة الحسابات التي أجريت في عام ٢٠١٧ كانت في مراحل مختلفة من إنجاز التقرير في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وسيفرغ منها المكتب في عام ٢٠١٨.

٧ - وتواصل الإدارة الإعراب عن تقديرها للخدمات الاستشارية التي يقدمها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات - والتي لا تشمل توصيات أو إجراءات متفق عليها. وقد تضمنت الخدمات الاستشارية المقدمة في عام ٢٠١٧ دعم عمل اليونيسيف فيما يتعلق بالتحويلات النقدية الإنسانية، على الصعيد العالمي وفي اليمن، وسياسات اليونيسيف بشأن التعامل مع البيانات، قُدمت من خلال استعراض العمل المضطلع به في قسم حماية الطفل التابع لشعبة البرامج. وقد أحاطت المكاتب المدعومة علماً بالمساهمة القيمة التي تمثلها المشورة التي يقدمها المكتب.

٨ - وتخطط الإدارة علماً بإعلان مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أنه واصل عمله في عام ٢٠١٧ وفق المعايير الدولية لمراجعة الحسابات الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين. ويستند ذلك إلى الاستعراض المستقل لضمان الجودة الذي أجري في عام ٢٠١٣، وتأكيد اللجنة الاستشارية في عام ٢٠١٦ أن المكتب تناول إجراءات التحسين المتفق عليها والموصى بها في استعراض عام ٢٠١٣، والتقييم الذاتي الخاص بالمكتب. ويسر الإدارة أن تشير إلى أن المكتب سيصدر تكليفاً بإجراء الاستعراض المقبل لضمان الجودة في عام ٢٠١٨، ممثلاً بذلك لمعيار إجراء هذا الاستعراض مرة كل خمس سنوات على الأقل.

ثانياً - الكشف العلني عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

٩ - عملاً بمقرر المجلس التنفيذي ١٣/٢٠١٢، تخضع جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات للكشف العلني. وينص المقرر نفسه على أنه يجوز للمدير التنفيذي والدول الأعضاء أن يطلبوا من مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات تنقيح التقارير أو حججها وفق شروط معينة. وتلاحظ الإدارة أنه من أصل ٢٧ تقريراً من تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١٧ (٢٢ تقريراً مقدماً إلى مكاتب اليونيسيف و ٥ تقارير لمراجعات مشتركة مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة)، جرى الكشف علناً عن ١٠ تقارير على موقع اليونيسيف على شبكة الإنترنت، www.unicef.org/auditandinvestigation/index_65818.html، حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، وأن التقارير المتبقية لا تزال قيد الاستعراض تمهيداً للكشف عنها وفق الإجراءات المعمول بها. وتم الكشف في عام ٢٠١٧ عن تسعة تقارير مقدمة من السنوات السابقة. وتلاحظ الإدارة أنه لم يتقرر في عام ٢٠١٧ حجب أي تقرير من تقارير مراجعة الحسابات عن النشر وأنه يمكن الاطلاع على جميع تقارير مراجعة

الحسابات التي تم الكشف عنها لذلك العام بالرجوع إلى بوابة اليونيسيف للشفافية، <http://open.unicef.org/>، التي تتضمن طائفة واسعة من المعلومات عن أداء اليونيسيف.

ثالثاً - إجراءات الإدارة وخططها استجابة لنتائج المراجعة الداخلية للحسابات بوجه عام

١٠ - تدعم الإدارة دعماً تاماً المقرر ١٠/٢٠١٧ الصادر عن المجلس التنفيذي، الذي، في الفقرة ٥ من المنطوق، "يعرب عن قلقه من مجالات المخاطر التي تُضمن باستمرار في تقارير مراجعة الحسابات، وهي الإدارة القائمة على النتائج والحوكمة والمساءلة والإمداد واللوجستيات، ويحث الإدارة على إعطاء الأولوية لتنفيذ الإجراءات التي تعالج هذه المخاطر المحددة المتكررة". واستجابة لهذا الشاغل، اتخذت اليونيسيف الإجراءات المعروضة في الفرع التالي، الذي يغطي الإجراءات التي اتخذت في عام ٢٠١٧ ومطلع عام ٢٠١٨، وما هو مقرر للفترة المتبقية من عام ٢٠١٨، لمواصلة تعزيز الأداء في هذه المجالات الرئيسية من عمل اليونيسيف.

١١ - وتشير إدارة اليونيسيف إلى المواضيع الرئيسية والمسائل المتكررة الناشئة عن عمليات مراجعة الحسابات والعمليات الاستشارية التي اضطلع بها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في عام ٢٠١٧ وعددها ٢٧ عملية. واستعرضت الإدارة بعناية المسائل التي أثّرت في تقارير مراجعة الحسابات والتقارير الاستشارية الصادرة من المكتب وأعربت عن تقديرها الكبير للتوصيات الصادرة عنه. وترحب الإدارة بإعادة توجيه مسار عمل وحدة مراجعة الحسابات نحو المزيد من الأعمال التمهيدية، وذلك بالنظر في المخاطر والمسائل الرئيسية التي قد تحول دون تمكن اليونيسيف من تحقيق أهدافها الحالية والمستقبلية.

إدارة المخاطر

١٢ - تخطط الإدارة علماً بالمسائل التي أثارها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في إطار فئة إدارة المخاطر. وبالإضافة إلى ممارسات إدارة المخاطر القائمة بالفعل في عام ٢٠١٧، أطلقت مبادرة مؤسسية لوضع نهج أكثر اتساقاً للإدارة المركزية للمخاطر. وقد عكس ذلك مبادئ "تحقيق القيمة لقاء المال المنفق" المنصوص عليها في الخطة الاستراتيجية لليونيسيف، في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وأتاح التصدي على نحو أفضل للمخاطر الكامنة في عملية تنفيذ الخطة. وستساعد هذه المبادرة على تعزيز الإطار المفاهيمي الذي سيحدد معالم تصميم أداة لإدارة المخاطر تستند إلى تقنية MetricStream، من المقرر تنفيذها بحلول نهاية عام ٢٠١٨ في جميع مكاتب اليونيسيف القطرية والإقليمية والمكاتب والشعب الأخرى. وقد قطعت اليونيسيف أيضاً أشواطاً هامة في الجهود المبذولة في كل من الحوكمة والمخاطر والامتثال في عام ٢٠١٧. وبدأ تشغيل مكتبة من الأطر التنظيمية في تموز/يوليه من عام ٢٠١٧.

١٣ - وستواصل اليونيسيف تعزيز وتقوية دور مهام العمليات في إدارة المخاطر على مستوى المكاتب القطرية بتوفير المزيد من القدرات في شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري لدعم العمليات الاستراتيجية من أجل (أ) تيسير إدارة عبء العمل المتزايد و (ب) الأخذ بنهج جديد للشركاء في الأعمال يكفل تقديم خدمة أكثر وضوحاً وسرعة للزبائن و (ج) تعزيز إقامة علاقات أوثق مع موظفي العمليات الميدانية الذين هم في طليعة مطبقي أفضل الممارسات في إدارة المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت في المكاتب

القطرية الكبيرة ووظيفة موظف معني بضمان الجودة يضطلع بالمسؤولية عن جملة مهام منها تقييم المخاطر المحتملة وإسداء المشورة بشأن تدابير التخفيف التي تتخذ من أجل التنفيذ.

١٤ - وأصبح المركز العالمي للخدمات المشتركة يعمل بكامل طاقته في عام ٢٠١٧. ويساهم دمج العمليات التشغيلية الرئيسية لجميع مكاتب اليونيسيف لدى المركز العالمي للخدمات المشتركة في التقليل من المخاطر وتحسين أوجه الكفاءة. وخلال الفترة نفسها، قام الموظفون المتخصصون بتجهيز أكثر من ٥٥٠.٠٠٠ من المدفوعات وإدارة ٥٢.٠٠٠ قضية من قضايا الموارد البشرية وتجهيز كشوف المرتبات الشهرية لما يزيد عن ١٣.٠٠٠ موظف. وفي عام ٢٠١٧، واصل المركز العالمي للخدمات المشتركة النهوض بأداء المنظمة وإدارتها للمخاطر من خلال تعزيز العمليات اللازمة لإدارة البيانات الرئيسية التي تشمل معلومات عن مجالات مثل عقود الشركاء والموردين والمتعاقدين وحساباتهم. وتتسع خطة إدارة المركز للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ لتشمل الإجراءات التي استُهلكت في عام ٢٠١٧ من أجل زيادة الحد من مخاطر الغش داخل اليونيسيف من خلال إنشاء قدرة جديدة للإبلاغ والكشف وتحليل البيانات.

١٥ - وتتضمن خطة إدارة المكاتب لشعبة الإمدادات للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ عشرة استراتيجيات رئيسية لدعم المكاتب الميدانية في مواصلة تعزيز مهامها المتعلقة بالإمداد. وسيساهم تنفيذ هذه الاستراتيجيات في زيادة تعزيز إدارة المخاطر في المكاتب القطرية، بالنظر إلى أن الإمدادات تشكل جانباً هاماً من جوانب تنفيذ برامج اليونيسيف.

١٦ - وأنجزت شعبة الإمدادات استعراضاً رئيسياً للأحكام والشروط العامة التي وضعتها اليونيسيف للعقود ولأوامر الشراء والترتيبات الطويلة الأجل وطلبات تقديم العروض من أجل مواءمتها مع أفضل الممارسات المتبعة في منظمات مماثلة. وقد أفضى هذا الاستعراض إلى إصدار وثائق تعاقدية وإرشادات منقحة باللغات الإسبانية والإنكليزية والروسية والعربية والفرنسية. ووضعت الشعبة أيضاً توجيهات للمكاتب القطرية من أجل تقييم قدرات المنظمات غير الحكومية على تسيير وإدارة أعمال التشييد، ووضعت توجيهات ونظم محسنة لليونيسيف من أجل تقييد ورصد السلع العابرة، والنفقات اللازمة للوجستيات القطرية ورصد التخليص الجمركي.

١٧ - وتم توسيع العمليات المحكّمة التي تضطلع بها شعبة الإمدادات لتقييم وفرز البائعين لتشمل جميع مكاتب اليونيسيف على الصعيد العالمي. ومن أجل زيادة تحسين كفاءة اليونيسيف، استُحدث نظام إلكتروني في عام ٢٠١٧ لتوزيع طلبات تقديم العروض وتلقي العطاءات. وتم تطوير تطبيق إلكتروني لمعالجة تقديم الملفات والموافقة عليها لكي تستعين به جميع لجان استعراض العقود في اليونيسيف. ومن المتوقع بدء العمل بماتين الأداتين في جميع المكاتب الميدانية في عام ٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت اليونيسيف في شباط/فبراير ٢٠١٨ سياسة بشأن الشراء المستدام تدعمها قاعدة بيانات تتضمن توجيهات عملية ونصائح ودراسات لحالات فردية وأدوات موجهة إلى المكاتب.

١٨ - وتواصل برنامج التدريب في مجال الإمدادات واللوجستيات في عام ٢٠١٧ بمشاركة ما يزيد عن ١.٠٠٠ موظف في دورات نُظمت وجهها لوجه تركز على التعاقد على الخدمات والتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها. واستكمالاً لهذه التدريبات، أطلقت دورة للتعليم الإلكتروني تتعلق بعملية الشراء في اليونيسيف باللغتين الإنكليزية والفرنسية. والتحق ما يزيد عن ٢.٤٠٠ من موظفي اليونيسيف بدورات

للتعلم الإلكتروني في مواضيع ذات صلة بالإمدادات، بينما شارك أكثر من ٣٠٠ شريك في دورات للتدريب المباشر جنباً إلى جنب مع موظفي اليونيسيف لتعزيز إدارة سلسلة الإمدادات.

النهج المنسق في مجال التحويلات النقدية

١٩ - تخطط الإدارة علماً بالمسائل التي أثارها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في إطار فئة النهج المنسق في مجال التحويلات النقدية. وتواصل اليونيسيف تعزيز ممارسات البرمجة والتطبيقات الحاسوبية. وبحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، كان ما يزيد عن ٦٠٠ موظف و ٥٠٠٠ شريك قد أكملوا الدورة التدريبية الشاملة للنهج المنسق في مجال التحويلات النقدية التي أُعدت في عام ٢٠١٦. وفي الفترة نفسها، كان ما يزيد عن ٦٧٠٠ موظف و ١٥٠٠ شريك قد أكملوا الدورة المتخصصة بشأن طلب الأموال للنهج والإبلاغ عن استخدامها. وفي عام ٢٠١٧، نظمت اليونيسيف الاختصاصات المتعلقة بتدقيق ممارسات الشركاء المنفذين ذات الصلة بالنهج بغية مواءمتها مع اختصاصات وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وتمثلت أهم جهود التبسيط المبذولة في عام ٢٠١٧ في بدء العمل بأداة جديدة تسمى eZHACT لتسجيل التحويلات النقدية المباشرة في جميع مكاتب اليونيسيف. وقد قلّصت هذه الأداة إلى حد كبير الفترة الزمنية الفاصلة بين الموافقة على المدفوعات واستلامها من جانب الشركاء المنفذين، من متوسط يتراوح بين ٧ و ١٠ أيام إلى متوسط يتراوح بين يومين و ٣ أيام. وألغت أيضاً حالات تكرار البيانات، وعززت الضوابط الداخلية وعجلت بتسجيل التقارير المالية للشركاء المنفذين.

حماية البيانات والخصوصية

٢٠ - تخطط الإدارة علماً بالمسائل التي أثارها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في إطار فئة حماية البيانات والخصوصية. وفي عام ٢٠١٧، تلقى المكتب المعلومات التي طلبها عن مشروع التحويلات النقدية الطارئة في اليمن الذي نفذته اليونيسيف (واستهدف ١,٥ مليون شخص) في إطار عملية مراجعة الحسابات التي أُجريت في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، التُمست المشورة من المكتب بشأن أفضل السبل لإدارة حالات التحويلات النقدية الطارئة التي أشار إليها. واعتمد هذا المشروع أيضاً على بعض الاستنتاجات التي خلصت إليها المراجعة السابقة لمشروع للتحويلات النقدية للأغراض الإنسانية في محافظتين باليمن للاسترشاد بها في إدارة المخاطر من حيث سرية وحماية بيانات الجهة المستفيدة (تشمل أحكاماً تعاقدية لحماية بيانات الجهة المستفيدة، وأمن شبكة نظام المعلومات الإدارية وحقوق الاطلاع المقيدة) والعناية الواجبة (التحقق من مختلف المتعاقدين/المتعاقدين من الباطن استناداً إلى قائمة الجزاءات). وفي عام ٢٠١٧، أصدر قسم حماية الطفل التقرير عن التعاون الاستشاري: سياسة معالجة البيانات (2017/30A) للدعوة داخل شعبة البرامج إلى وضع توجيهات ميدانية بشأن خصوصية البيانات.

٢١ - وكان التقرير الاستشاري مفيداً في تحقيق توافق في الآراء بين منسقي شعبة البرامج من مختلف الأقسام بشأن الحاجة إلى التوجيه، ولتحديد نطاق هذه المبادرة، التي تهدف إلى إعطاء الممارسين على الصعيد الميداني الأدوات التي يحتاجونها للعمل على الوجه المطلوب لتفعيل الخصوصية وأمن البيانات في سياقات البرمجة.

منع الغش والفساد وغير ذلك من أشكال سوء السلوك، وصون الأطفال وحمايتهم

٢٢ - تلاحظ الإدارة المسائل التي أثارها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في إطار فئتي منع الغش والفساد وغيرهما من أشكال سوء السلوك وصون الأطفال وحمايتهم. وتعتمد اليونيسيف سياسة عدم التسامح مطلقاً مع جميع أشكال الغش والفساد والتحرش والاستغلال الجنسيين، بما في ذلك إساءة استخدام النفوذ والسلطة، وتلتزم التزاماً تاماً بالممارسات الأخلاقية. وتشجع المنظمة بقوة على الإبلاغ عن سوء السلوك وتحمي الموظفين من جميع أشكال المضايقة أو الأعمال الانتقامية جراء الإبلاغ عن المخالفات. والتزم المدير التنفيذي التزاماً قاطعاً بسياسة عدم التسامح مطلقاً، بطرق من بينها تعميم هذه الرسالة القوية على الموظفين. وفي عام ٢٠١٧، شرع المدير التنفيذي في إصدار مذكرة سنوية موجهة إلى جميع الموظفين في منتصف العام للإبلاغ عن الإجراءات التي اتخذتها اليونيسيف خلال العام السابق في إطار التصدي للإساءات التي ثبت ارتكابها من قبل الموظفين.

٢٣ - وخلال السنوات الخمس الماضية، ووفقاً لبيانات اليونيسيف، سُجلت ٢٧ حالة من حالات سوء السلوك الجنسي ضد موظفي اليونيسيف. من مجموع هذه الحالات، ثمة حالياً ثلاث حالات قيد التحقيق، وانتهت تسع حالات بإقالة الموظف أو إنهاء خدمته. أما الحالات المتبقية، وعددها ١٥ حالة، فإما سُحبت أو تعذر إثباتها.

٢٤ - وأتاحت الأحداث الأخيرة فرصة لليونيسيف لمضاعفة جهودها الرامية إلى التصدي للتحرش الجنسي (وهو موضوع التحقيقات التي أبلغ عنها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات) والاستغلال والانتهاك الجنسيين (وهو موضوع تحقيقات جارية وتوصية منبثقة عن مراجعة الحسابات المواضيعية التي اضطلع بها المكتب). وقد أوجدت هذه الأحداث زخماً مماثلاً لتحسين البرمجة المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين وحماية الأطفال.

٢٥ - وفي عام ٢٠١٨، ستقوم اليونيسيف بإنشاء وحدة مكرسة لحماية الطفل يتولى رئاستها أحد كبار المستشارين. ويُتوخى من الوحدة أن تدفع عمل اليونيسيف إلى الأمام فيما يتعلق بوضع إطار شامل لحماية الطفل في العام المقبل، ودعم الأخذ بنهج متماسك في مجالات العمل المتصلة بوضع برامج لحماية الطفل، وصون الأطفال وحمايتهم من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وبمجرد بدء تشغيل هذا الإطار بجميع عناصره، سيتم دمج مهام صون الطفل في جميع الشعب، في إطار المسؤوليات المناطة بكل منها.

٢٦ - وللحد من مخاطر سوء السلوك الجنسي أو أوجه القصور في مجال صون الطفل من جانب موظفي اليونيسيف وشركائها، فيما يلي الإجراءات التي أُخذت أو سيتم اتخاذها:

(أ) استمرار تعزيز معايير السلوك المتوقعة من الموردين والشركاء فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين وصون الأطفال. وسيتم هذا التعزيز من خلال تحسين التقييم، وإدخال تغييرات على اتفاقات التوريد والشراكة، ونشر معايير السياسة العامة لليونيسيف. وشاركت اليونيسيف في قيادة عملية وضع بروتوكول للشركاء المنفذين على مستوى منظومة الأمم المتحدة، أقره فريق التوجيه الرفيع المستوى التابع للأمم المتحدة والمعني بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، الغرض منه إنشاء إطار مشترك للأمم المتحدة لمعالجة هذه المسائل والشواغل مع الشركاء؛

(ب) يجري تعزيز عملية استقدام الموظفين، بطرق من بينها كفالة تقديم جميع المعلومات المطلوبة رداً على أسئلة محددة الهدف وتحديثها سنوياً؛

(ج) أنشأت اليونيسيف وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة مرفقا مشتركاً للتحقق من الجهات المرجعية والسوابق والسجل الجنائي. ويكمل هذا المرفق قاعدة بيانات على نطاق منظومة الأمم المتحدة لفرز المرشحين الذين أُنعت كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة خدماتهم لأسباب تتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، أو الاشتباه في ذلك. ومن المقرر بدء تشغيل المرفق وقاعدة البيانات في عام ٢٠١٨؛

(د) ستخضع الجهات المرجعية المهنية التي يقدمها المرشحون للالتحاق بملاك الموظفين لتحريات أكثر شمولاً من خلال الاتصال الشفهي مع ثلاثة من هذه الجهات، بما في ذلك الاتصال بأحدث مُشرف. وعند التوظيف في المناصب العليا، سيتم إجراء مزيد من التحريات في مكان العمل الذي يغادره المرشح؛

(هـ) بدأ تطبيق التدريب الإلزامي للموظفين في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عام ٢٠١٧. وأتيح هذا التدريب أيضاً لجميع الشركاء المنفذين. ومن الآن فصاعداً، ستطلب اليونيسيف من جميع الموظفين معاودة حضور الدورات الإلزامية على أساس سنوي. وسيُطلب من الموظفين أيضاً تقديم شهادة تثبت اطلاعهم على قواعد السلوك وإعادة أداء اليمين سنوياً؛

(و) وساهمت اليونيسيف، إلى جانب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في صياغة بروتوكول موحد بشأن تبادل المعلومات وحماية ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين وضعت صيغته النهائية في عام ٢٠١٨؛

(ز) ويجري حالياً تطوير واختبار أدوات عامة ومتخصصة لتقييم المخاطر المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتخفيف من حدتها.

٢٧ - ومن أجل تحسين قدرة اليونيسيف على الكشف المبكر عن سوء السلوك الجنسي واتخاذ التدابير اللازمة للتصدي له وحماية الأطفال، يجري اتخاذ الإجراءات التالية أو سيتم اتخاذها:

(أ) يجري تحسين الآليات الداخلية للإبلاغ عن سوء السلوك، بطرق من بينها إنشاء صفحة شبكية مخصصة لسوء السلوك وإنشاء خط اتصال مباشر للإحالة. وأطلقت اليونيسيف مؤخراً نموذجاً تجريبياً لأداة لرصد التحرش الجنسي من مصدر مجهول الهوية "بنقرة واحدة"، لتقديم صورة حية عن البيئات السائدة في المكاتب والسماح باتخاذ تدابير آنية لا تنطوي على إجراء تحقيقات؛

(ب) يجب إبلاغ الإدارة العليا في المقر في غضون ٢٤ ساعة بجميع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين الواردة من جهات قطرية. ويجري تطوير أدوات تكنولوجية جديدة لتعزيز هذا الإبلاغ وإجراءات التصعيد؛

(ج) قامت اليونيسيف واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بوضع إجراءات تشغيلية عالمية موحدة لإجراءات تقديم الشكاوى المجتمعية المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين وتم اختبارها ميدانياً. ويجري وضع معايير مشتركة بين الوكالات على نطاق الأمم المتحدة للإبلاغ عن الحوادث وتبادل المعلومات؛

(د) تم تدعيم قدرة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات على التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين، حيث أكمل جميع الموظفين الحاليين دورة تدريبية متخصصة؛

(هـ) يتواصل أيضا تعزيز اتفاقات التعاون البرنامجي لمنح اليونيسيف صلاحيات أكثر فعالية تمكنها من اللجوء إلى القضاء حيثما وجدت شكوك معقولة تتعلق بارتكاب موظفي الشركاء جرائم تنطوي على استغلال وانتهاك جنسيين؛

(و) تقدم المساعدة إلى ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين (بما في ذلك توفير الرعاية الطبية، والدعم النفسي والاجتماعي، والمساعدة القانونية، وخطط السلامة، وإتاحة إمكانية الالتحاق بالمدارس، والمساعدة المادية حسب الاقتضاء). وقادت اليونيسيف ومفوضية حقوق الإنسان عملية إعداد بروتوكول ذي صلة.

٢٨ - وسعيا لتوفير مزيد من التأكيدات بأن اليونيسيف تستخدم أفضل الممارسات في هذه المجالات، أصدرت اليونيسيف تكليفا بإجراء تقييم مستقل لاستجابتها في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، واستعراض مستقل للتدابير التي تتخذها لمواجهة التحرش في مكان العمل.

٢٩ - وتتولى وحدة تحقيقات متفرغة تابعة لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات إجراء تحقيقات تتماشى والقواعد والمبادئ التوجيهية الموحدة لإجراء التحقيقات وتراعي مبادئ المحاكمة وفق الأصول القانونية، على النحو المحدد في الفصل العاشر من النظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة. وتستخدم قنوات الاتصال القائمة، بما فيها العنوان المخصص على البريد الإلكتروني (integrity1@unicef.org) للإبلاغ دون كشف الهوية، من أجل توجيه انتباه المكتب إلى أي شواغل أو ادعاءات بشأن ارتكاب مخالفات. وكما ورد في التقرير السنوي للمكتب لعام ٢٠١٧، سيزيد عدد وظائف المحققين بمقدار الضعف تقريبا من ٦ وظائف في عام ٢٠١٧ إلى ١١ وظيفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وتتطلع الإدارة إلى هذه الزيادة في القدرة على تعزيز الإجراءات الوقائية وإجراء التحقيقات في المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك التحرش الجنسي والاستغلال الجنسي.

٣٠ - وتشير الإدارة إلى أنه تبين أن ٧٤ ادعاء وردت في عام ٢٠١٧ تثير شكوكا خطيرة بما يكفي للاعتقاد بوقوع مخالفات تستوجب إجراء تحقيق بشأنها، مقابل ٧٢ ادعاء في عام ٢٠١٦ و ٩٠ ادعاء في عام ٢٠١٥. وإضافة إلى ذلك، نظر مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في عام ٢٠١٧ في ٤٢ ادعاء تمت الموافقة على إجراء تحقيقات بشأنها ورحلت حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، ليصل بذلك مجموع القضايا في عام ٢٠١٧ إلى ١١٦ قضية. وأغلق المكتب ٦٩ قضية من أصل ١١٦ قضية وأعاد فتح قضية واحدة في عام ٢٠١٧، ورحل ٤٨ قضية إلى عام ٢٠١٨، وهو نمط شبيه بالنمط المسجل في نهاية عام ٢٠١٦.

٣١ - وتواصل الإدارة الإعراب عن تقديرها لقيام المكتب بتقييم جميع الادعاءات والتحقيق في تلك التي يعتقد أنها تستوجب مزيدا من النظر. وتلاحظ الإدارة أن معظم القضايا يُنظر فيها ضمن المهلة الزمنية المقررة ومدتها تسعة أشهر، على نحو ما تنفذه تقارير المكتب. ويقترب هذا النمط في إغلاق القضايا في غضون ٩ أشهر، بنسبة ٦٧ في المائة، في عام ٢٠١٧ من النمط المسجل في عام ٢٠١٦، ونسبته ٧٣ في المائة. وتقر الإدارة بأن درجة التعقيد والإجراءات القانونية الواجبة تؤثر على الوقت اللازم لإغلاق القضايا. وبإضافة خمس وظائف أخرى لمحققين في خطة إدارة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ - ليصل بذلك مجموع المحققين إلى ١١ محققا - من

المتوقع أن يتحسن توقيت إغلاق القضايا بشكل ملحوظ، لا سيما تلك المتعلقة بادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي والمضايقة وسوء استخدام السلطة.

٣٢ - ومعظم قضايا التحقيق الجديدة التي فتحت في عام ٢٠١٧، وعددها ٧٤ قضية، هي قضايا تتعلق بغش ينطوي على إساءة استخدام أطراف ثالثة لأموال البرامج (٢٠ قضية)؛ وادعاءات بارتكاب الغش والتزوير (١١ قضية)؛ وادعاءات بصودر سلوك غير اللائق عن الموظفين (٨ قضايا)؛ وادعاءات بالتحرش الجنسي والاستغلال الجنسي (٦ قضايا)؛ وقضية واحدة يُدعى فيها ارتكاب أعمال انتقامية في حق أحد المبلغين عن المخالفات أحالها مكتب الأخلاقيات إلى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ليتولى النظر فيها، على نحو ما هو مطلوب في إجراءات اليونيسيف.

٣٣ - وكما أفادت تقارير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، من أصل ٦٩ قضية أُغلقت في عام ٢٠١٧، أُغلقت ٣٤ قضية بسبب تعذر إثبات الادعاءات، وأُغلقت ٩ قضايا في أعقاب إجراءات اتخذها مكتب تابع لليونيسيف أو جهة شريكة لها، وأُحيلت ٥ قضايا إلى هيئة أخرى تابعة للأمم المتحدة أو سلطة محلية في الحالات التي كان فيها الادعاء خارج اختصاص اليونيسيف، وأُغلقت قضية واحدة لأنه لم يتسن تحديد هوية مرتكب الفعل غير المشروع المبلغ عنه. وأُغلقت خمس قضايا في أعقاب استقالة أو تقاعد الموظف الخاضع للتحقيق. وأُغلقت قضية واحدة، انطوت على خسارة مبلغ قدره ٣٩٤ ٥ دولاراً، مع استرداد الأموال بالكامل. وتلاحظ الإدارة أنه عندما يغادر موظف المنظمة قبل الانتهاء من تحقيق معين، يسمح النظام الإداري للموظفين بأن تقوم اليونيسيف باسترداد مبالغ الخسائر المثبتة عن طريق اقتطاعها من المبلغ النهائي المدفوع للموظف. وأُنهِت خدمة اثنين من موظفي اليونيسيف عقب إحالتهم إلى شعبة الموارد البشرية على خلفية قضيتين قدرت الخسائر الناجمة عنهما بقيمة ٣٤٠ ٢٠ دولاراً، استُرد منها مبلغ ١٠٨٠ دولاراً حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨.

٣٤ - وتخطط الإدارة علماً بالمصدر الجغرافي للادعاءات في عام ٢٠١٧، حيث وزعت النسب المئوية الأكبر بين المناطق التالية: غرب ووسط أفريقيا (٢٧)، وجنوب آسيا (٢٣)، وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (١٩)، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (١٦). وتسלט الإدارة الضوء على أنه في ظل العدد القليل نسبياً من الادعاءات المقدمة سنوياً، تؤثر كل قضية تأثيراً كبيراً على التوزيع الجغرافي. وتلاحظ الإدارة أيضاً أن التوزيع حسب المنطقة ما زال يتوافق توافقا شبه تام مع حجم البرامج، وأعداد الموظفين وبيئة المخاطر.

٣٥ - وتسعى اليونيسيف إلى تحديد مآل مبالغ جميع الخسائر المالية المحددة واستردادها، وتلاحظ قلق المجلس التنفيذي المعرب عنه في مقرره ٢٠١٧/١٠ وحثه على مواصلة بذل العناية في السعي إلى استرداد مبالغ الخسائر المالية. ويجري السعي لتحديد ملابسات كل الخسائر وترصد بانتظام إجراءات الاسترداد.

٣٦ - وتعكف اليونيسيف على تعزيز الإطار القائم لتحديد مآل مبالغ الخسائر الناجمة عن الغش واستردادها. وتم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إطلاق مبادرة لوضع استراتيجية اليونيسيف لمكافحة الغش تهدف إلى توحيد بروتوكولات وآليات منع حالات الغش والكشف عنها والاستجابة لها، وتم تقديم مشروع استراتيجية لمكافحة الغش إلى الإدارة التنفيذية لاستعراضه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وتمت الموافقة عليه في أوائل عام ٢٠١٨. وسيُشرع في تنفيذ هذه الاستراتيجية في النصف الأول من عام ٢٠١٨. وتم تعزيز قدرة الضوابط الداخلية من خلال تعزيز التركيز على الأنظمة التي تمكن من تنسيق

رصد التحقيقات التي تخلص إلى تكبد خسائر مالية بسبب الغش أو سوء السلوك. ومن شأن ذلك أن يعزز الاتساق في الجهود المبذولة لاسترداد مبالغ الخسائر على نطاق المنظمة.

٣٧ - وبلغت الخسائر المحددة في قضايا التحقيق التي أغلقت في عام ٢٠١٧ ما مقداره ٢١٥٠.٠٩٣ دولارا. ويشمل هذا المبلغ قضيتين من بلدين في منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، حيث تمت إحالة خسائر بمبلغ ٢٨٢ ٠٩٧ ١ دولاراً (القضيتان ٢٥ و ٢٧ في التقرير السنوي للمكتب) إلى السلطات المحلية نظراً لأن المسائل التي تنطوي عليها القضيتان تقع خارج نطاق ولاية الأمم المتحدة، وخسائر بمبلغ ٤٣٢ ١٠١ دولار تكبدها مكتب قطري في منطقة غرب ووسط أفريقيا (القضية ٤٦ في التقرير السنوي للمكتب).

٣٨ - ووفقاً لما أفاد به المكتب، وردت ستة ادعاءات تتعلق بالتحرش الجنسي والاستغلال الجنسي. وقد أثبتت الأدلة صحة أحد تلك الادعاءات واستقال الموظف المعني. وأغلقت ثلاث قضايا لعدم توافر أدلة تثبتها، وظل التحقيق جارياً في قضيتين حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨.

٣٩ - وقدم المكتب ١٥ من ملفات التحقيق إلى قسم السياسات والقانون الإداري التابع لشعبة الموارد البشرية في عام ٢٠١٧. وأغلقت الشعبة ١٢ من هذه القضايا بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ من خلال إجراءات شملت إنهاء الخدمة، وخفض رتبة الوظيفة، والحرمان من درجة وظيفية، وتوجيه توبيخ خطي، وتوجيه رسالة تحذير. وتظل ثلاث قضايا قيد نظر الشعبة ومازالت الإجراءات بشأنها معلقة. وفي عام ٢٠١٧، أغلقت الشعبة أيضاً جميع القضايا الخمس التي كانت قد رُحلت من عام ٢٠١٦.

توليد المعارف وتبادلها

٤٠ - تلاحظ الإدارة المسائل التي أثارها المكتب تحت فئة توليد المعارف وتبادلها. واليونييسيف، بوصفها منظمة قائمة على المعرفة، تدعم تبادل المعارف بين جميع المكاتب. وتقر إدارة اليونييسيف بالنتائج التي خلصت إليها عمليات المراجعة وحددت الممارسات الجيدة التي ينطوي عليها تبادل المعارف بين المكاتب ذات المسائل المشتركة أو المترابطة، لا سيما منها المكاتب التي تتولى إدارة حالات الطوارئ.

٤١ - وتلتزم الإدارة بتعزيز بيئة أرحب لتبادل المعارف، باستخدام جميع الأدوات المتاحة، بما في ذلك منصات تسير الأعمال التي تقلل التكلفة وتزيد من إمكانية إتاحة تبادل المعارف لجميع موظفي اليونييسيف.

رابعاً - إجراءات وخطط الإدارة الرامية إلى الاستجابة للتوصيات المنبثقة عن المراجعة الداخلية للحسابات والتقارير الاستشارية في عام ٢٠١٧

ألف - لمحة عامة

٤٢ - تعرب إدارة اليونييسيف عن تقديرها لاستمرار الاهتمام بالحوكمة، وإدارة البرامج، والدعم التشغيلي في عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية، وكذلك النتائج التي أبلغ عنها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. وتعرب إدارة اليونييسيف عن تقديرها نهج الإبلاغ عن "الإجراءات المتفق عليها" الذي يؤشر بقبول الإدارة تنفيذ الإجراءات اللازمة استجابة للنتائج المبلغ عنها. وفي تقارير مراجعة الحسابات، يرد كل إجراء متفق عليه متبوعاً بوظائف الموظفين المسؤولين عن اتخاذ الإجراء والتاريخ الذي من المقرر أن يتم الانتهاء من كل إجراء قبل حلوله.

٤٣ - ويلاحظ المكتب أن تقارير مراجعة الحسابات البالغ عددها ٢٢ تقريراً الصادرة في عام ٢٠١٧ إلى مكاتب اليونسكو القطرية شملت ٢٤٠ توصية، تُصنّف ٥١ منها بوصفها ذات أولوية عالية. وتلاحظ الإدارة استمرار الانخفاض السنوي التدريجي في النسبة المئوية للإجراءات المصنفة بوصفها ذات أولوية عالية في السنتين الأخيرتين، من ٢٣ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٢١ في المائة في عام ٢٠١٧.

٤٤ - وتسلسل الإدارة الضوء على أن ٦ من المكاتب القطرية البالغ عددها ٢٢ مكتباً التي خضعت حساباتها للمراجعة في عام ٢٠١٧ كانت تعمل في إطار بيئات البرمجة الخاصة بالشؤون الإنسانية. وتعمل المكاتب الموجودة في الأردن ولبنان واليمن في بيئة طوارئ من المستوى ٣، وتعمل المكاتب الموجودة في تشاد (مراجعة حسابات على سبيل المتابعة) والعراق (مراجعة حسابات على سبيل المتابعة) والنيجر في بيئات طوارئ من المستوى ٢. ويسر الإدارة أن تلاحظ أن المكاتب الموجودة في الأردن ولبنان والنيجر، والعاملة في إطار بيئات تنطوي على تحديات بالغة، قد حصلت على آراء مُرضية لمراجعي الحسابات (مراجعة مشفوعة بتحفظات معتدلة) وأن عمليتي مراجعة الحسابات، على سبيل المتابعة، لمكتبي العراق وتشاد خلصتا إلى أن هذين المكتبين، الذين كانا قد حصلا على آراء سلبية في عام ٢٠١٦، أحرزا تقدماً كبيراً في إنشاء ضوابط مُرضية في المجالات التي حددتها عمليتا مراجعة الحسابات.

٤٥ - وتلاحظ الإدارة أن أيًا من تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١٧ لم يتضمن تصنيفاً سلبياً، وذلك مقارنةً بعمليتين لمراجعة الحسابات تضمنتا هذا التصنيف في عام ٢٠١٦. غير أن الإدارة تلاحظ بقلق أن ما مجموعه ٦ عمليات لمراجعة الحسابات في عام ٢٠١٧ حصلت على تصنيف "مراجعات مع تحفظات شديدة"، وذلك مقارنةً بثلاث مراجعات في عام ٢٠١٦ و ١١ مراجعة في عام ٢٠١٥.

٤٦ - وتلاحظ إدارة اليونيسيف أن من مجموع تقارير مراجعة الحسابات الخاصة بأنشطة اليونيسيف الصادرة في عام ٢٠١٧، وعددها ٢٠ تقريراً، أصدر المكتب تصنيفات لها، صُنِّفت ١٤ عملية مراجعة بأنها مراجعات مشفوعة بتحفظات معتدلة، وهو ما يمثل نسبة ٧٠ في المائة من جميع التقارير المصنفة. ويلاحظ المكتب في تقريره السنوي أن "تصنيفي 'مراجعة دون تحفظات' أو 'مراجعة مع تحفظات معتدلة' (المرضىين) هما بمثابة مؤشر للإدارة بأن ثمة بوجه عام ضوابط وعمليات قائمة تؤدي وظائفها على النحو المتوخى منها، وبالتالي ليست هناك حاجة سوى إلى إدخال تعديلات طفيفة نسبياً". وتلاحظ الإدارة أن هذه النسبة تضاهي نسبة ٧٧ في المائة من تقارير مراجعة الحسابات التي صنفت باعتبارها "مراجعة مُرضية" في عام ٢٠١٦، ونسبة ٧١ في المائة من التقارير ذات التصنيف المماثل في عام ٢٠١٥. وتلاحظ الإدارة أن أيًا من المكاتب لم يحصل في عام ٢٠١٧ على تصنيف مراجعة دون تحفظات، مقارنةً بأربعة تقارير لمراجعة الحسابات تتعلق بمكاتب من بين أصغر مكاتب اليونسكو القطرية حصلت على هذا التصنيف في عام ٢٠١٦.

٤٧ - وتعرب الإدارة عن تقديرها للاهتمام المتواصل الذي يوليه مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لمتابعة المكاتب التي تحصل على تصنيفات سلبية بعد المراجعة. وأدت عمليتا مراجعة الحسابات على سبيل المتابعة في عام ٢٠١٧ لمكتبي تشاد والعراق القطريين، اللذين كان قد حصلا على تصنيفين سلبيين في عام ٢٠١٦، إلى دعم المكتبين في تحسين ممارساتهما المتعلقة بالضوابط الداخلية وتقديم تأكيدات للإدارة بأن الإجراءات المتفق عليها قد اتُّخذت وتُنفذ باستمرار.

٤٨ - وتلاحظ الإدارة أن جميع الإجراءات المتفق عليها الصادرة في التقارير الموجهة إلى ١٩ من بين المكاتب القطرية/مكاتب المناطق البالغ عددها ٢٢ مكتباً في عام ٢٠١٦ قد أُغلقت ملفاتها في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨.

٤٩ - وفي عام ٢٠١٧، استهلكت اليونيسيف تحسين عمليات تخطيط العمل في المكاتب القطرية بغرض إدماج الاستجابة الإنسانية وتبسيط الإجراءات المتعلقة بإقامة الشراكات مع منظمات المجتمع المدني. وفي عام ٢٠١٨، تقوم اليونيسيف باستعراض إجراءات التشغيل الموحدة الخاصة بها المطبقة في البرمجة في حالات الطوارئ، وتتولى تنسيق استعراض مشترك بين الوكالات لآليات المستوى ٣ من أجل تعجيل تقديم الاستجابة الإنسانية واسعة النطاق بفعالية وفي الوقت المناسب. وستستعرض اليونيسيف في أواخر عام ٢٠١٨ الالتزامات الأساسية إزاء الأطفال في مجال العمل الإنساني، بالرجوع إلى التحليلات والتوصيات الواردة في التقرير الصادر في عام ٢٠١٧ بعنوان *نحو تحسين الاستجابة لحالات الطوارئ*.
توليف تقييمات اليونيسيف للعمل الإنساني للفترة ٢٠١٠-٢٠١٦.

٥٠ - ولدعم المكاتب القطرية والإقليمية العاملة في السياقات الإنسانية، تحتفظ اليونيسيف بآلية فريق الاستجابة للطوارئ، يشترك فيها موظفون يعملون في مكتب برامج الطوارئ وفي شعب المقر الأخرى، يجري إيفادهم مؤقتاً من أجل دعم القدرات القائمة للمكاتب القطرية عند الاقتضاء، لا سيما عند نشوء حالات طوارئ جديدة أو خلال الصدمات المفاجئة في ظل الأزمات المطوّلة. وفي عام ٢٠١٧، اضطلع ما مجموعه ١٤ عضواً من أعضاء فريق الاستجابة للطوارئ بما عدده ٥٨ بعثة إلى ٢٥ مكتباً - شملت الاستجابة لأزمة الروهينغا في بنغلاديش، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، واليمن - ، فقدّموا أكثر من ٢٠٠٠ يوم من أيام عمل الفرد بغرض توفير الدعم في مجالات التنسيق في حالات الطوارئ والعمليات والأمن والاتصالات والدعم التقني في جميع المجالات البرنامجية. وقُدّم المزيد من الدعم من جانب موظفين من مكاتب اليونيسيف الميدانية الأخرى - يفيّدون المكاتب المتلقية للمساعدة في أوقات الأزمات العنيفة ويعودون أيضاً إلى مكاتبهم بخبرات هامة في مجال الطوارئ - وكذلك من جانب شركاء احتياطيين حدّدتهم اليونيسيف سلفاً لتسريع الاستعانة بهم في أوقات الحاجة.

٥١ - وبالاستناد إلى الدروس المستفادة والاحتياجات المتوقعة، يجري توسيع عضوية فريق الاستجابة للطوارئ أثناء فترة الخطة الاستراتيجية لليونيسيف للفترة ٢٠٢١-٢٠١٨ ليشمل ٢٥ عضواً. وسيشمل فريق الاستجابة للطوارئ بعضويته الموسّعة خبراء في مجالات التحويلات النقدية في حالات الطوارئ، والمساءلة أمام السكان المتضررين، والمنظور الجنساني في حالات الطوارئ، وسيعزز قدرة اليونيسيف على دعم المزيد من المكاتب القطرية في وقت متزامن. وتعكف اليونيسيف أيضاً على تنقيح الآليات لتوسيع نطاق الخبرات المكتسبة من المكاتب والشركاء الاحتياطيين في مجال التأهب للطوارئ والاستجابة لها.

باء - حالة الأنشطة الرامية إلى تعزيز الضوابط في المكاتب القطرية التي صدرت بشأنها إجراءات ذات أولوية متوسطة وعالية

٥٢ - في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، كان مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات قد أغلق ٣٩ في المائة من ملفات الإجراءات التي وردت في تقارير مراجعة حسابات المكاتب القطرية/مكاتب المناطق الصادرة في عام ٢٠١٧ والتي كان من المقرر تقديم تقارير التنفيذ بشأنها بحلول ذلك التاريخ. وأبلغ المكتب الإدارة بأن جميع المكاتب التي كان من المقرر تقديم تقارير بشأنها، وعددها ١٤ مكتباً، قد قدّمت

تقاريرها بحلول الموعد النهائي المحدد. غير أن تقارير الإجراءات الواردة من ٤ مكاتب والمقدمة في النصف الأخير من عام ٢٠١٧ لا تزال قيد الاستعراض من قبل المكتب وتظل الإجراءات الواردة فيها غير مغلقة، بينما أفضت التقارير الواردة من مكتبين آخرين إلى إغلاق إجراء واحد متفق عليه في كلٍ من المكتبين.

٥٣ - ولا تزال المكاتب الإقليمية تشارك في اجتماعات انتهاء مراجعة الحسابات، سواء في الموقع أو عن بعد، من أجل التوصل إلى فهم مباشر للمسائل المحددة، ولمساعدة المكاتب القطرية على وضع خطط عمل عملية، إضافة إلى تقديم دعم موجه للمكاتب التي تحصل على آراء غير مرضية (مشفوعة بتحفظات معتدلة وسلبية) لمراجعي الحسابات.

٥٤ - وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أغلقت ملفات ٦٩ في المائة من الإجراءات المتفق عليها الواردة في تقرير عام ٢٠١٧ لمراجعة حسابات المكتب القطري في اليمن (مراجعة مشفوعة بتحفظات شديدة) بحلول ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨؛ وقُدِّم تقرير ثانٍ عن حالة الإجراءات من اليمن في شباط/فبراير ٢٠١٨ وكان قيد الاستعراض من قبل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. وأغلقت ملفات جميع الإجراءات المتفق عليها الواردة في مراجعة حسابات المكتب القطري في العراق على سبيل المتابعة لعام ٢٠١٧ (غير مصنفة) بحلول ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨. وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، لم يكن قد حل موعد تقديم التقارير المتعلقة بالإجراءات المتفق عليها الواردة في تقرير مراجعة حسابات المكتبين في الأردن ولبنان (وكل منهما مشفوعة بتحفظات معتدلة). واستناداً إلى الدروس المستفادة في السنوات الأخيرة، تشمل خطة إدارة المكاتب للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ فيما يتعلق بالمكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعزيز الأفرقة المعنية بإدارة النهج المنسق في مجال التحويلات النقدية، والرصد والتقييم، وتقديم التقارير إلى المانحين على صعيد المنطقة.

٥٥ - وفي عام ٢٠١٧، قام المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا برصد ودعم عملية تعزيز أداء المكاتب القطرية بوجه عام في مجالات تشمل إدارة الميزانيات والحسابات والأصول، واستقدام الموظفين. وواصل المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا النهوض بمهارات الموظفين في المنطقة، وتنظيم حلقات عمل عن التعاقد على توريد الخدمات للسنة الثالثة على التوالي. وفي عام ٢٠١٧، شملت حلقات العمل دورة دراسية متخصصة بشأن التعاقد على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، إذ ينطوي على أكبر نوع من العقود من حيث القيمة بالنسبة للمكاتب القطرية في المنطقة. ومن أجل مساعدة الموظفين العاملين في بيئات شديدة الخطر، قام المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتعزيز مهام دعم الأقران على أساس تطوعي في جميع مكاتب المنطقة، وواصل تقديم الدعم من قبل مستشار الموظفين الإقليمي.

٥٦ - من أجل تعزيز القدرات في المكتب القطري في اليمن، نظّم المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومكتب برامج الطوارئ ترتيبات زيادة دعم البعثة بغرض معالجة الثغرات التي تعترى القدرات، بما فيها الثغرات المحددة في تقرير مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٧. ودعم المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضاً إنشاء وحدة في المكتب القطري في اليمن لإدارة إجراءات المكتب فيما يتعلق بالتحويلات النقدية الطارئة وإنشاء وظيفة معنية بالضوابط الداخلية (برتبة ف-٤).

٥٧ - وفي منطقة غرب ووسط أفريقيا، أفادت المكاتب القطرية التي خضعت حساباتها للمراجعة في ليبيريا (مراجعة مشفوعة بتحفظات شديدة)، وموريتانيا (مراجعة مشفوعة بتحفظات معتدلة)،

والنيجر (مراجعة مشفوعة بتحفظات معتدلة) عن اتخاذ إجراءات في غضون شهرين من صدور تقرير مراجعة الحسابات. وتلقى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التقارير المتعلقة بالإجراءات المتفق عليها الواردة في تقرير مراجعة حسابات المكتب القطري في مالي (مراجعة مشفوعة بتحفظات معتدلة) والمكتب القطري في سيراليون (مراجعة مشفوعة بتحفظات شديدة) في شباط/فبراير ٢٠١٨، وهي تنتظر الاستعراض. وبعد مراجعة حسابات المكتب القطري في تشاد في عام ٢٠١٦، والذي أسفر عن تصنيف سلبي، استعرض تقرير لمراجعة الحسابات على سبيل المتابعة للمكتب القطري في تشاد (غير مصنف) أفصح عنه في عام ٢٠١٧ الإجراءات المتخذة لمعالجة النتائج المتفق عليها الواردة في تقرير مراجعة حسابات ذلك المكتب لعام ٢٠١٦، ولم تصدر أية توصيات جديدة.

٥٨ - وحصل المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا على الموافقة للمشروع في توسيع نطاق قدرته الإقليمية في مجالي الرقابة والدعم اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ في خطة إدارة المكاتب للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، مع إنشاء وظائف جديدة لمعالجة مسائل منع الغش، والتقييم، وإدارة التشييد، والنهج المنسق في مجال التحويلات النقدية، واستقدام الموظفين وتقييم أدائهم. ويتواصل تعزيز التدريب على الإدارة القائمة على النتائج في المنطقة، حيث تلقى هذا التدريب أكثر من ١٠٠٠ موظف بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وواصل المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا تعزيز العناية التي يوليها لمسائل الغش والأخلاقيات في عام ٢٠١٧ من خلال تكوين شبكة متعددة المكاتب لموظفي العمليات، وهي شبكة وضعت إجراءات سيجري تعميمها على صعيد المنطقة في عام ٢٠١٨. ودعم المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا المكتب القطري في ليبيريا لتأمين إغلاق ٧١ في المائة من ملفات توصيات مراجعة الحسابات الصادرة إلى هذا المكتب في غضون ثلاثة أشهر من صدور التقرير. ودعم المكتب الإقليمي أيضاً المكتب القطري في سيراليون في تقييم هيكل ملاك موظفيه والإبقاء على وظيفة موظف الإمدادات (رتبة ف-٥)، التي أنشئت خلال أزمة إيولا. ويتلقى المكتب القطري في سيراليون الاهتمام على سبيل الأولوية في خطة المكتب الإقليمي لإدارة المكاتب لعام ٢٠١٨.

٥٩ - وفي منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، أصدرت جميع المكاتب التي خضعت حساباتها للمراجعة في المنطقة في عام ٢٠١٧ تقارير التنفيذ في موعدها المحدد، وهي كالتالي: أنغولا (مراجعة مشفوعة بتحفظات معتدلة)، وبوتسوانا (مراجعة مشفوعة بتحفظات معتدلة)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (مراجعة مشفوعة بتحفظات شديدة)، ورواندا (مراجعة مشفوعة بتحفظات معتدلة)، وليسوتو (مراجعة مشفوعة بتحفظات معتدلة). وبحلول ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، أغلقت نسبة ٧٥ في المائة من التوصيات الصادرة إلى المكتب القطري في جمهورية تنزانيا المتحدة. وتلقى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات تقريراً ثانياً عن التنفيذ من ذلك المكتب القطري في شباط/فبراير ٢٠١٨، وهو قيد الاستعراض. وحصل المكتب الإقليمي على الموافقة للمشروع في توسيع نطاق قدرته في مجالي الرقابة والدعم اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ في خطته لإدارة المكاتب للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، مع إنشاء وظائف جديدة أو رفع رتبة وظائف قائمة للاضطلاع بمهام الأداء المؤسسي، والرصد والتقييم، وإدارة المعارف. وستعزز هذه الوظائف الاضطلاع بالدور الذي يؤديه المكتب الإقليمي على صعيد القيادة والدعم حسبما هو مقرر في اتفاقات المساءلة المتبادلة المبرمة مع المكاتب القطرية في المنطقة. وفي عام ٢٠١٧، واصلت الاتفاقات التركيز على المجالات المقررة في السنوات السابقة، والتي تشمل فعالية الضوابط الداخلية وكفاءة أساليب العمل، مع إيلاء العناية لإدارة المخاطر والإبلاغ عن الحوادث في

حينها. وواصل المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ممارسته المتمثلة في إجراء استعراضات الأقران بين المكاتب في المنطقة، وهو ما يعزز تبادل المعارف وتحديد أفضل الممارسات بغرض تكرارها. ومن الأمثلة البارزة في عام ٢٠١٧ إجراء التشغيل الموحد الخاص بتقليل مخاطر الغش والنهب إلى أدنى حد ممكن الذي وضعه المكتب القطري في جنوب السودان. وواصل المكتب الإقليمي تعزيز تطوير المهارات حيث تلقى ما يزيد عن ١ ٢٥٠ موظفا التدريب على الإدارة القائمة على النتائج في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وزاد عدد المستفيدين من التدريب في مجال إدارة الأداء أكثر عن ١ ٢٠٠ موظف في ١٧ مكتباً في عام ٢٠١٧.

٦٠ - وفي جنوب آسيا، لم يكن في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨ قد حلّ موعد صدور التقرير المتعلق بالإجراءات المتفق عليها المستمدة من تقرير مراجعة حسابات المكتب القطري في باكستان (مراجعة مشفوعة بتحفظات شديدة). وعزز المكتب الإقليمي تطبيق نتائج التقييم لأغراض مواصلة تحسين البرامج في عام ٢٠١٧ من خلال عقد جلسات عن الدروس المستفادة في جميع الاجتماعات الإقليمية للأخصائيين البرنامجيين والإدارة العليا. وفي عام ٢٠١٧، عززت الإدارة التدريب على كلٍ من الإدارة القائمة على النتائج والنهج المنسق في مجال التحويلات النقدية، بحيث أصبح يشمل مواد متخصصة ويتضمن تدريب شركاء البرامج من الحكومة والمجتمع المدني. وزاد الدعم المقدم إلى المكتب القطري في باكستان ليشمل إدارة النهج المنسق في مجال التحويلات النقدية.

٦١ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أصدر المكتب القطري في هايتي أول تقاريره المقدمة إلى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات عن حالة الإجراءات المتفق عليها في تقرير مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٧، الذي تضمّن رأياً مشفوعاً بتحفظات شديدة لمراجعي الحسابات. وحصل المكتب الإقليمي على الموافقة للشروع في توسيع نطاق قدرته في مجالي الرقابة والدعم اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ في خطته لإدارة المكاتب للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وذلك بإنشاء وظائف جديدة في مجالات النهج المنسق في مجال التحويلات النقدية، وخدمات المشتريات، والرصد والتقييم، وإن كان استقدام الموظفين لشغل بعض الوظائف يتوقف على توافر التمويل. وأصبح التدريب على الإدارة القائمة على النتائج، الذي استُهل في عام ٢٠١٦، يشمل ١٨ مكتباً في المنطقة بحلول نهاية عام ٢٠١٧، وشاركت فيه ٦٢ منظمة شريكة. وستقوم المكاتب الستة المتبقية بإتمام التدريب على الإدارة القائمة على النتائج في عام ٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٧، أتم المكتب الإقليمي استعراض ممارسات إدارة الإمدادات واللوجستيات في المكتب القطري في هايتي. وكشف استعراض أجري في عام ٢٠١٧ لنوعية وثائق البرامج القطرية والمذكرات الاستراتيجية الجديدة أن اثنتين منها عاليتا الجودة وثلاثاً منها تستوفي المعايير المقررة.

٦٢ - في عام ٢٠١٧، تلقى المكتب القطري في هايتي، الذي حظي باهتمام المكتب الإقليمي على سبيل الأولوية، الدعم في عدة مجالات هي: الاستجابات الرئيسية للكوليرا والأعاصير، والبرمجة في حالات الطوارئ، ورصد الأداء، وإدارة الشراكات، والتقييم، وتوليد البيانات، والتحليل والإبلاغ. وشارك في التدريب على الإدارة القائمة على النتائج ما مجموعه ٥٤ موظفاً. وفي عام ٢٠١٨، سيواصل المكتب الإقليمي تقديم الدعم في مجالات تشمل البرامج، ورصد النهج المنسق في مجال التحويلات النقدية، والتقييمات، وتطبيق الإدارة القائمة على النتائج في إدارة الشراكات.

٦٣ - وفي أوروبا ومنطقة آسيا الوسطى، أُغلقت ملفات جميع الإجراءات المتفق عليها المستمدة من تقرير مراجعة حسابات المكتب القطري في فيرغيزستان لعام ٢٠١٧ (مراجعة مشفوعة بتحفظات معتدلة)

بحلول ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨. ولم تكن التقارير المتعلقة بالإجراءات المتفق عليها المستمدة من تقارير مراجعة حسابات المكاتب القطرية في ألبانيا، وأوكرانيا، وكرواتيا قد حان أوان صدورها في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، وهذه المكاتب الثلاثة كلها مصنفة في فئة المراجعات المشفوعة بتحفظات معتدلة. وحصل المكتب الإقليمي، في خطته الإدارية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، على الموافقة للشروع في توسيع نطاق قدرته على الرقابة وتقديم الدعم التقني في مجالات الهجرة ورفاه الموظفين والأخلاقيات والأمن وتكنولوجيا المعلومات والإمدادات والمستلزمات، ومواصلة ما يقدمه من دعم إلى النهج المنسق في مجال التحويلات النقدية وإدارة الشراكات. ونُظِم في عام ٢٠١٧ التدريب المتعلق بالأخلاقيات ومكافحة الغش بمشاركة جميع ممثلي اليونيسيف في المنطقة، ومن المقرر اتخاذ المزيد من الإجراءات في عام ٢٠١٨ إلى جانب تدريب جميع موظفي العمليات على الإدارة القائمة على النتائج، لتكملة التدريب متاح على الإنترنت بشأن الموضوع نفسه، الذي أكمله حوالي ٢٠٠ موظف في عام ٢٠١٧.

٦٤ - وفي منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، أُدبجت في خطة إدارة المكاتب للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ تغييرات هيكلية تهدف إلى تحسين وظيفة الرقابة في النهج المنسق في مجال التحويلات النقدية وفي مجالات أخرى. وتضمن ذلك زيادة التخطيط والتقييم والتحليل والموارد البشرية. وتهدف هذه الخطوات إلى تعزيز القدرة الإقليمية على رصد أداء المكاتب القطرية.

٦٥ - ويقوم المكتب الإقليمي لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ (المكتب الإقليمي)، من خلال التركيز على الإدارة المركزية للمخاطر، بمواصلة تطوير قدرته على الرصد والإشراف والعمل مع المكاتب القطرية من أجل تحسين الأداء الإجمالي، وتعزيز تدابير منع الغش وإساءة استخدام الموارد، والتخفيف من مخاطرها. ويواصل المكتب الإقليمي توفير الإشراف المباشر والدعم التقني للمكاتب القطرية والشركاء، على نحو يكفل بناء القدرات والتطبيق الجلي لسياسة عدم التسامح إطلاقاً مع الغش. ويواصل المكتب الإقليمي رصد إتمام التدريب في مجال الأخلاقيات. وفي عام ٢٠١٨، ستصبح المنطقة شريكاً ملتزمة وداعمة في تطبيق الاستراتيجية الجديدة لمكافحة الغش.

٦٦ - وفي عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، بدأ تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج في جميع أنحاء منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ وجرى تدريب أكثر من ٤٠٠ موظف. وتشمل خطة إدارة المكاتب للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ التحسينات المزمع إدخالها في الإدارة القائمة على النتائج من خلال مواصلة تعزيز توافر البيانات المتعلقة بالأطفال وتحسين نوعيتها، وبدء التنفيذ التدريجي لاستراتيجية اليونيسيف للبيانات المتعلقة بالأطفال في البلدان ذات الأولوية. واضطلع المكتب الإقليمي في عام ٢٠١٧ بعدد من المبادرات الأخرى في مجال تنمية مهارات الموظفين هي: المبادرات الوظيفية في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ في إطار برنامج التبادل بين الأقران، ومجمع التدريب الوظيفي عبر الإنترنت، وبرنامج الإرشاد، بالإضافة إلى إبرام الاتفاق الطويل الأجل لتوجيه المشرفين. وبالإضافة إلى ذلك، نُظِمَت ثماني حلقات عمل بشأن إدارة الأداء في المكاتب القطرية، إلى جانب الحلقات الدراسية الشبكية المتصلة بها.

جيم - الإجراءات التي اتخذتها الإدارة والخطط التي وضعتها للاستجابة للتوصيات المتعلقة بعمليات مراجعة حسابات المقر والنظم، والخدمات الاستشارية، وعمليات مراجعة الحسابات المشتركة بين الوكالات

عمليات مراجعة الحسابات التي أجريت قبل عام ٢٠١٧

٦٧ - يورد التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام ٢٠١٧ قائمة بسبع إجراءات لمراجعة الحسابات ظلت ملفاتها مفتوحة لمدة تزيد عن ١٨ شهرا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ويمثل ذلك تحسنا طفيفا مقارنة بالوضع في نهاية عام ٢٠١٦ حيث ظلت ملفات خمس إجراءات لمراجعة الحسابات مفتوحة على مدى أزيد من ١٨ شهرا.

٦٨ - وتركز الإجراءات السبعة المتفق عليها على مهام المقر. ويرد في مرفق هذا التقرير بيان لحالة تنفيذ كل إجراء من إجراءات مراجعة الحسابات المتفق عليها التي بقيت ملفاتها مفتوحة لمدة تزيد عن ١٨ شهرا في نهاية عام ٢٠١٧.

٦٩ - وفي عام ٢٠١٦، أصدر مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أربعة تقارير عن عمليات مراجعة حسابات مهام المقر ونظمه، والمسائل الموضوعية. وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، كان قد تم إنجاز جميع الإجراءات المتفق عليها فيما يتعلق بعمليتين من عمليات المراجعة هذه، ومن المتوقع أن يتم في عام ٢٠١٨ إنجاز جميع الإجراءات الواردة في تقرير مراجع الحسابات المتبقين:

(أ) قيام شعبة الإمدادات بشراء اللوازم البرنامجية لتسليمها إلى المكاتب القطرية: أغلقت ملفات جميع الإجراءات المتفق عليها؛

(ب) الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتخطيط للتعافي من الكوارث في المكاتب الميدانية: أغلقت ملفات جميع الإجراءات المتفق عليها؛

(ج) إدارة الموارد الأخرى: أغلق مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ملفات ١٣ من الإجراءات المتفق عليها بعد أن نفذتها الإدارة، ومن المتوقع أن تُنجز الإجراءات الخمس المتبقية وأن تُغلق ملفاتها في عام ٢٠١٨؛

(د) شعبة البرامج: في أعقاب تدخل الإدارة، أُنجز تنفيذ ١٣ إجراء من الإجراءات المتفق عليها البالغ عددها ١٧ إجراء، وهي في انتظار استعراض المكتب وتصديقه عليها. وتقوم الإدارة حاليا بمعالجة ما تبقى من الإجراءات المتفق عليها، وتتوقع أن يتم إنجازها وإغلاق ملفاتها في عام ٢٠١٨.

الخدمات الاستشارية المقدمة في عام ٢٠١٧

٧٠ - قام المكتب، في أعقاب تلقيه طلبات الدعم من الإدارة، بتقديم خدمات استشارية في عدد من المجالات، وأصدر تقريرين استشاريين بشأن التحويلات النقدية لأغراض إنسانية - يتعلق أحدهما بالقضايا العالمية والآخر عن اليمن - وبشأن سياسة التعامل مع البيانات التي تستند إلى استعراض الممارسات في قسم حماية الطفل. ولا تتضمن التقارير الصادرة في إطار الخدمات الاستشارية أي توصيات. ويحيط المكتب القطري في اليمن علما مع التقدير بما تلقاه من دعم في مجال معالجة الأخطاء في بيانات التحويلات النقدية في حالات الطوارئ والضوابط المتعلقة بالغش والفساد. ويحيط قسم حماية الطفل علما

مع التقدير بتقرير الخدمات الاستشارية المتعلق بسياسة التعامل مع البيانات وقد استخدم التقرير لتعزيز وضع توجيهات ميدانية للموظفين والشركاء بشأن خصوصية البيانات وأمنها في سياقات البرمجة.

عمليات مراجعة الحسابات المشتركة بين الوكالات الصادرة في عام ٢٠١٧

٧١ - تخطط الإدارة علماً مع التقدير بما يبيده مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات من تعاون متزايد مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة في تنفيذ عمليات مشتركة لمراجعة الحسابات. ففي عام ٢٠١٧، شارك المكتب في خمس عمليات مشتركة لمراجعة الحسابات، وكان الوكالة الرائدة في واحدة منها. وتضمن التقرير الموحد عن مراجعة حسابات الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية لجنوب السودان توصيتين موجهتين إلى اليونيسيف جرى إغلاق ملفهما قبل صدور هذا التقرير. ولم تتضمن أربع عمليات لمراجعة الحسابات أي توصيات خاصة باليونيسيف. أما عمليتا المراجعة المتعلقة بمبادرة "توحيد الأداء" في فييت نام والبرنامج المشترك لصندوق أهداف التنمية المستدامة في غواتيمالا، فقد تضمنتا ثماني توصيات موجهة إلى المنسق المقيم للأمم المتحدة يتعين معالجتها بدعم من أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تعدّ اليونيسيف من أعضائها.

خامساً - تعليقات الإدارة على التقرير السنوي للجنة اليونيسيف الاستشارية لمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٧

٧٢ - تواصل إدارة اليونيسيف الإعراب عن تقديرها لما تقدمه اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات من إسهام مهم في إرساء رقابة فعالة ومستقلة في المنظمة. وكما ورد في التقرير السنوي للجنة الاستشارية لعام ٢٠١٧ المقدم إلى المجلس التنفيذي، كان أعضاء اللجنة على اتصال منتظم بنائب المدير التنفيذي (لشؤون الإدارة) وغيره من كبار المديرين، والتقوا بالمدير التنفيذي خلال العام. وتمثل الاجتماعات الثلاثة التي عقدتها اللجنة الاستشارية في عام ٢٠١٧ وما ترتب عليها من تقارير ومذكرات استراتيجية متعلقة بمسائل محددة مساهمة قيمة في الرقابة على اليونيسيف وفي ممارستها الإدارية. وتعرب الإدارة عن تقديرها لإقرار اللجنة الاستشارية، في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٧، بنظر اليونيسيف في اقتراحات اللجنة.

٧٣ - وتعرب إدارة اليونيسيف عن تقديرها لقبول اللجنة الاستشارية طلبها توسيع نطاق دور اللجنة لكي يشمل وظيفة التقييم، وإضافة عضو جديد إلى أعضائها لضمان توافر الخبرة في الاضطلاع بهذا الدور الجديد. وتعرب الإدارة أيضاً عن تقديرها لأخذ اللجنة الاستشارية بما تقدمت به من اقتراح يدعو أعضاء اللجنة إلى زيارة مكاتب اليونيسيف واللجان الوطنية التابعة لليونيسيف في بلدانهم الأصلية، بالإضافة إلى تقديرها لما قاموا به من زيارات في عام ٢٠١٧ إلى المكتب الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا وإلى المركز العالمي للخدمات المشتركة. وقد أدت تلك الزيارات إلى تحسين وعي اللجنة الاستشارية بعمل اليونيسيف وأدت إلى تعزيز وعي موظفي اليونيسيف بدور اللجنة الاستشارية. وتعرب الإدارة كذلك عن تقديرها لما أبداه أعضاء لجنة اليونيسيف الاستشارية لمراجعة الحسابات في عام ٢٠١٧ من تعاون مع أعضاء الهيئات المماثلة العاملة في كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وتعرب الإدارة أيضاً عن تقديرها لاعتزام اللجنة الاستشارية اقتراح إدخال تنقيحات على ميثاقها في عام ٢٠١٨ من أجل تحسين مواءمة عملها مع الخطة الاستراتيجية لليونيسيف للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، ومع تطور المعايير المهنية للجان الاستشارية لمراجعة الحسابات، ومع أولويات المدير التنفيذي الجديد.

٧٤ - وتعرب إدارة اليونيسيف عن تقديرها لما تقوم به اللجنة الاستشارية من مشاركة نشطة في الإجراءات التي اتخذتها الإدارة لمعالجة القضايا التنظيمية الرئيسية والتي شملت في عام ٢٠١٧ الإدارة المركزية للمخاطر، ورصد مخاطر الحوكمة في اليونيسيف ومبادرات الامتثال، ونظم إدارة الأداء، وأمن الفضاء الإلكتروني وخصوصية البيانات. ورحبت الإدارة بالفرصة التي أتاحت لها في اجتماعات اللجنة الاستشارية لتقديم إحاطات إلى اللجنة ومناقشة هذه المسائل معها.

٧٥ - وتعرب الإدارة عن تقديرها لنظر اللجنة في الطائفة الواسعة من مهام المنظمة المتعلقة بالضمان في مجالات الأخلاقيات والتقييم ومراجعة الحسابات والتحقيقات. وتقدر الإدارة أيضا استعراض حالة تنفيذ التوصيات المقدمة من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة إلى اليونيسيف، كما تقدر الجلستين اللتين عقدتهما اللجنة الاستشارية مع مجلس مراجعي الحسابات في عام ٢٠١٧. وتقدر الإدارة أيضا ما قامت به اللجنة الاستشارية من استعراض مشاريع البيانات المالية والرسائل الإدارية لليونيسيف لعام ٢٠١٦، حيث أُدرجت مشورة اللجنة الاستشارية بشأنها في الصيغة النهائية لهذه البيانات.

المرفق

معلومات مستكملة عن التقدم المحرز بشأن توصيات مراجعة الحسابات التي ظلت ملفاتها، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، مفتوحة لمدة تزيد عن ١٨ شهرا

الإجراء المتفق عليه في التقرير السنوي للمكتب لعام ٢٠١٧ آخر المستجدات بشأن التقدم المحرز

مراجعة حسابات مكتب تحالفات القطاع العام وتعبئة الموارد، الصادرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (توصيتان)

توصيتان تتعلقان بموافقة مكتب المدير التنفيذي على إصدار توجيه تنفيذي ينص على الرؤية الاستراتيجية والإطار التنفيذي لوظيفة تعبئة الموارد في اليونيسيف، ويحدد الأدوار والمسؤوليات المنوطة بمكتب تحالفات القطاع العام وتعبئة الموارد (الذي يسمى الآن شعبة الشراكات العامة) وغيره من الوحدات التنظيمية لليونيسيف؛ ويضع استراتيجية من أجل تحسين نوعية وحسن توقيت التقارير المقدمة إلى الجهات المانحة على الصعيد العالمي ويحدد الاحتياجات اللازمة لذلك؛ ويوضح مسؤوليات شعبة الشراكات العامة والمكاتب الإقليمية فيما يتعلق برقابتها على عملية تقديم التقارير إلى الجهات المانحة ودعم تلك العملية.

تعزز اليونيسيف، في خططها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، نشر استراتيجية جديدة لتعبئة الموارد تكون مقترنة بإطار المساءلة ذي الصلة وتشمل وظيفة الإبلاغ. وقد حصلت الاستراتيجية المنقحة على موافقة مديري شعبة الشراكات العامة وشعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه، ويجري حاليا التشاور بشأنها مع المديرين الإقليميين ومختلف المديرين الآخرين في المقر. وسوف يتم إدماج التعليقات التي يتم تلقيها في الصيغة النهائية للاستراتيجية التي يتوقع الانتهاء من وضعها بحلول نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٨.

مراجعة حسابات إدارة عقود الخدمات في شعب اليونيسيف بالمقر، الصادرة في حزيران/يونيه ٢٠١٥ (ثلاث توصيات)

توصيتان تتعلقان بموافقة شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري على تنقيح سياسة لجنة استعراض العقود، وتحديد نظم للرصد على مستوى التعاملات (بما في ذلك إدارة المخاطر المتعلقة باحتمال تقسيم العقود) وحلول تمكّن من تسجيل الترتيبات التعاقدية الممتدة لعدة سنوات من خلال تقديم أوامر الشراء في نظام المعلومات الافتراضي المتكامل.

على النحو المشار إليه في التقرير السنوي للمكتب، فقد أُجريت الجولات النهائية من التشاور مع الجهات صاحبة المصلحة بشأن تنقيح سياسة لجنة استعراض العقود. ويتوقع أن يتم في الربع الثاني من عام ٢٠١٨ إنجاز التحسينات والتغييرات المقترحة إدخالها على سياسة لجنة استعراض العقود من أجل تبسيطها، وتدريب أعضاء اللجنة في مجال المشتريات، وإطلاق أداة اللجنة في عام ٢٠١٨ من أجل أتمتة عملياتها في المقر والمساعدة المقدمة في صياغة ووضع إجراءات اللجنة، وبذلك تكتمل معالجة كافة التوصيات. ويجري النظر حاليا في الحلول التقنية للرصد على مستوى المعاملات، بينما توجد بالفعل الحلول التي تمكّن من تسجيل الترتيبات التعاقدية الممتدة لعدة سنوات.

الإجراء المتفق عليه في التقرير السنوي للمكتب لعام ٢٠١٧ آخر المستجدات بشأن التقدم المحرز

توصية واحدة تتعلق بموافقة مكتب الأخلاقيات على تقييم فعالية وكفاءة السياسة المتعلقة ببرنامج تضارب المصالح وإقرارات الذمة المالية لتحديد ما إذا كانت تحقق أهدافها وآثارها المنشودة، وتحديد الدروس المستفادة من تنفيذ البرنامج، واستعراض وتوضيح المعايير التي تعتمد عليها السياسة المتبعة في تحديد فئة الموظفين التي يتعين إدراجهم في البرنامج للتأكد من مراعاتها للمخاطر.

باكتمال عملية برنامج تضارب المصالح وإقرارات الذمة المالية في نهاية عام ٢٠١٧، يعتمزم مكتب الأخلاقيات إجراء تقييم لمعرفة مدى ملائمة البرنامج للغرض المنشود منه خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨. وقد تأخر التنفيذ لإعطاء المستشار الرئيسي الجديد لشؤون الأخلاقيات فرصة لإدخال تغييرات على البرنامج قبل الشروع في تقييم فعاليته.

مراجعة حسابات المكتب القطري في كينيا، الصادرة في حزيران/يونيه ٢٠١٥ (توصيتان)

توصية واحدة تتعلق بقيام شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري بإصدار أدوات وتوجيهات في مجال الميزنة لمساعدة المكاتب القطرية على تحديد تكاليف الأنشطة المدرجة في خطة العمل والنتائج على مستوى النواتج.

تعكف اليونيسيف حالياً على وضع أداة لإعداد الميزانية، وهي أداة للتخطيط المالي على شبكة الإنترنت ستمكن، في إطار تصميم البرامج وعملية التخطيط، من إقامة صلات واضحة بين الموارد والنتائج على مستوى النواتج. وقد أُجْزِ تحديد المتطلبات وتصميم النظام، ودخلت الأداة حالياً مرحلة "البناء"، وستوضع التوجيهات المتعلقة بها. وسيجري اختبارها والتدريب عليها، إلى جانب بدء نشرها التدريجي خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨. وسيتم تدريب المكاتب القطرية، بما في ذلك المكتب القطري في كينيا، لتشروع في استخدام النظام بحلول نهاية عام ٢٠١٨.

توصية واحدة تتعلق بموافقة شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري على وضع السياسة والإجراءات والتوجيهات المنقحة المتعلقة بإدارة السجلات في المكاتب القطرية، في إطار الإدارة المركزية للمحتوى.

في أعقاب توظيف موارد متخصصة لمبادرة الإدارة المركزية للمحتوى على نطاق المنظمة، وضعت اليونيسيف جداول زمنية للإبقاء على السجلات، وخطة إلكترونية لتصنيف السجلات، وموارد أخرى لاستخدامها في الميدان، ومن المقرر أن يصدر ذلك كله في الربع الأول من عام ٢٠١٨.